

أضواء البيان

@ 334 @ حي لعموم قوله (ما من نفس منفوسة . .) لأن العموم وإن كان مؤكداً الاستغراق ليس نصاً فيه ، بل هو قابل للتخصيص ، فكما لم يتناول عيسى عليه السلام فإنه لم يمت ولم يقتل ، بل هو حي بنص القرآن ومعناه . ولا يتناول الدجال مع أنه حي بدليل حديث الجساسة : كذلك لم يتناول الخضر عليه السلام ، وليس مشاهداً للناس ، ولا ممن يخالطهم حتى يخطر ببالهم حاله مخاطبة بعضهم بعضاً ، فمثل هذا العموم لا يتناوله . وقيل : إن أصحاب الكهف أحياء ، ويحجون مع عيسى عليه السلام كما تقدم . وكذلك فتى موسى في قول ابن عباس كما ذكرناه منه . .

قال مقيده عفا الله عنه وغفر له : كلام القرطبي هذا ظاهر السقوط كما لا يخفى على من له إلمام بعلوم الشرع ، فإنه اعترف بأن حديث النبي صلى الله عليه وسلم عام في كل نفس منفوسة عموماً مؤكداً ، لأن زيادة (من) قبل النكرة في سياق النفي تجعلها نصاً صريحاً في العموم لا ظاهراً فيه كما هو مقرر في الأصول . وقد أوضحناه في سورة (المائدة) . . ولو فرضنا صحة ما قاله القرطبي رحمه الله تعالى من أنه ظاهر في العموم لا نص فيه ، وقررنا أنه قابل للتخصيص كما هو الحق في كل عام ، فإن العلماء مجمعون على وجوب استصحاب عموم العام حتى يرد دليل مخصص صالح للتخصيص سنداً ومتناً . فالدعوى المجردة عن دليل من كتاب أو سنة لا يجوز أن يخص بها نص من كتاب أو سنة إجماعاً . .

وقوله : (إن عيسى لم يتناوله عموم الحديث) فيه أن لفظ الحديث من أصله لم يتناوله عيسى ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه : (لم يبق على ظهر الأرض ممن هو بها اليوم أحد) . فخصص ذلك بظهر الأرض فلم يتناول اللفظ من في السماء ، وعيسى قد رفعه الله من الأرض كما صرح بذلك في قوله تعالى : { يَلْزَمُ رَفَعَهُ إِلَٰهَهُ } وهذا واضح جداً كما ترى . .

ودعوى حياة أصحاب الكهف ، وفتى موسى ظاهرة السقوط ولو فرضنا حياتهم فإن الحديث يدل على موتهم عند المائة كما تقدم ، ولم يثبت شيء يعارضه . .

وقوله (إن الخضر ليس مشاهداً للناس ، ولا ممن يخالطهم حتى يخطر ببالهم حالة مخاطبة بعضهم بعضاً) يقال فيه : إن الاعتراض يتوجه عليه من جهتين : .

الأولى أن دعوى كون الخضر محجوباً عن أعين الناس كالجن والملائكة